

حضرت دراسة إسبانية من ميلاد جيل مغربي تائه ومهمنش بإسبانيا بعد أن ضربت البطالة أطنايه بينهم، فوصلت إلى ثلثي الشباب من بين عموم المهاجرين المغاربة، لتحقق فرضية عودة جماعية للمغاربة إلى بلدتهم الأصلي، بحكم تراجم مدخولهم وانسداد الآفاق المهنية أمامهم.

ثلثا الشباب منهم يعانون من البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية

عودة جماعية محتملة للمغاربة من إسبانيا



انخفاض الدخل

مداخيل المغاربة, حسب الدراسة, تبقى الأقل انخفاضاً مقارنة مع الدخل المتوسط لمجموع السكان المنحدرين من خارج إسبانيا حسب إحصائيات 2007, لكنها ليست الأقل, حيث يوجد من هم أقل منهن أجراً مثل البوليفيين, والمنحدرين من إفريقيا, وحددت الدراسة متوسط دخل المغاربة, الذين يعيشون في مدن رديئة, في 1060 يورو شهرياً. ورغم هذه الوضعيّة وارتفاع البطالة في أوساطهم فإن الدراسة تشير إلى أن المهاجرين المغاربة يصرون على البقاء في إسبانيا, حيث أكد 85 في المائة منهم, خلال دراسة وطنية حول المهاجرين سنة 2007, أنهن عازمون على الاستقرار لفترة طويلة في هذا البلد, بينما لم يعبر سوى 5 في المائة منهم عن رغبتهم في العودة إلى بلدده, أو الهجرة إلى بلد آخر, كما أن 47 في المائة منهم من الذكور, و55 في المائة من الإناث عبروا عن رغبتهم في استقدام أحد أفراد عائلتهم.

مستوى متدني

وبحصوص المستويات الدراسية للعمال المغاربة, أظهرت الدراسة للساكنة النشطة, التي تمت سنة 2007, أن المستوى الدراسي لـ 57 في المائة من الأشخاص في المائة منهن, لا يتجاوز التعليم الابتدائي, مقابل 29 في المائة, في أوساط المهاجرين غير المنتدين

للاتحاد الأوروبي, و20 في المائة في أوساط الملوودين في أوروبا. بينما لم يبلغ التعليم الجامعي سوى 3 في المائة, منهم, مقابل 13 في المائة و19 في المائة على التوالي. وتكشف الدراسة أن 77 في المائة من المهاجرين المغاربة الذكور, و53 في المائة من الإناث كانوا يعملون في سنة 2007 في مهن تحتاج إلى مؤهلات ضعيفة, أو لا تقتضي أي مؤهلات. حيث تستغل المغاربة في مهن التجارة والفنقة, وبعض المهن الأخرى, بينما يستغل الذكور أساساً في مجال البناء والتجارة, والفالحة, والفنقة. وتشير الدراسة إلى أن فرص الشغل التي كانت متاحة للمهاجرات والمهاجرين المغاربة, خلال عقد الرخاء في إسبانيا, كانت منحصرة في المهن التي تحتاج إلى مؤهلات ضعيفة, وذات مؤقتة. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن دخل المواطنين المهاجرين يبقى أقل من نظائرهم الإسبان, حيث يصل الفرق في الأجر إلى حوالي 63 في المائة سنة 2008. وأشارت كذلك إلى أنه رغم استغلال المغاربة في مهن رديئة إلا أن مستوى الملاحة أعمارهم, بين 16 و64 سنة, لا يتجاوز التعليم الابتدائي, مقابل 29 في المائة, في أوساط المهاجرين غير المنتدين

فقد غير القانونين 40 ألف منصب, بينما فقد غير القانونين 40 ألف منصب, وما بين 2009 و2011, تم تسريح 16 ألف شخص مما أدى بهم للجوء إلى العمل غير المصرح به. وكل هذا, تقول الدراسة انعكس على البطالة, التي وصلت نسبة غير مسبوقة, فقد كان 13 مغرياً في حالة بطالة من أصل 100 سنة 2007, لكن بعد الأزمة أصبح الرقم هو 50.7 في المائة. وتنبه الدراسة إلى حالة مقلقة تخص بطالات الشباب ما بين 16 و24 سنة, حيث كان ثلثهم عاطلين خلال فترة الرخاء الاقتصادي, لكن أصبحت نسبتهم تتجاوز 60 في المائة خلال سنة 2009, وارتفعت إلى 68.8 سنة 2011. أي أنزيد من ثلثي الشباب النشيطين المنحدرين من المغرب في حالة بطالة في إسبانيا. وتحذر الدراسة من احتمال «ميلاد جيل تائه» واحتمال زيادة حالات التهميش والصراعات المجتمعية.

أ

■ الرباط-عبد الحق بشكر ■ أظهرت دراسة أجرتها مؤسسة إيوبي, مجلس الإنسانية المغاربة المقيدة على أن التراجع تواصل إلى ناقص 22 ألف نسمة. ولا تستبعد الدراسة فرضية عودة جماعية للمهاجرين المستقررين بإسبانيا, حيث تراجعت فرص الشغل بـ 2.2 مليون منصب ما بين 2007 و2011, بينما انضاف 910 ألف شخص إلى الساكنة النشطة, وهو ما أدى إلى انضمام 3.1 ملايين نسمة جديدة إلى كتلة العاطلين, حيث فاق عدد العاطلين 5 ملايين نسمة.

تراجع الهجرة الدراسة التي عرضت, أمس, بالرباط تشير إلى تسجيل انخفاض في عدد المهاجرين المغاربة بسبب الأزمة, حيث انخفض عددهم من 29 ألف شخص في 2010, إلى 11 ألفاً. في حين كانت أعدادهم قدرت بـ 40 ألف شخص سنوياً خلال فترة الرخاء الاقتصادي ما بين 2001 و2003, ووصلت رقماً قياسياً سنة 2005, بـ 75 ألف شخص, ولكن انطلاقاً من سنة 2009 بدأت تنخفض. وفي سنة 2011, تشير الدراسة إلى أن تدفق المهاجرين المغاربة تراجع بشكل غير مسبوق, وأصبحت الحصيلة سلبية بـ ناقص 8800 نسمة, حيث إن

مغاربة عادون من إسبانيا

كانوا يمتلكون مناصب شغل رخاء اقتصادي قبل الأزمة, عرفت تسجيل 30 في المائة من المناصب غير قانونية أي غير مصرح بها, في أوساط المغاربة من أصل 104 ألف مغاربة من أصل 104 هذا البلد, بينما لم يعبر سوى 5 في المائة منهم عن رغبته في العودة إلى بلدده, أو الهجرة إلى بلد آخر, كما أن 47 في المائة منهم من الذكور, و55 في المائة من الإناث عبروا إلى القضاء على 95 ألف منصب شغل, حيث فقد المستغلون المصرح بهم

بطالة متزايدة

بخصوص الشغل, غير المصرح به, تشير الدراسة إلى أن 40 في المائة من المهاجرات غير قانونية, وأصبحت الحصيلة سلبية بـ ناقص 8800 نسمة, حيث إن